



## الأمانة العامة للحكومة ومجلس النواب يتدارسان إكراهات صياغة النصوص القانونية وتطبيقها

وعيا بأهمية استدامة علاقات التنسيق مع البرلمان، وأخذا بعين الاعتبار المكانة الدستورية لهذه المؤسسة ووظائفها كجهة معنية بصياغة القاعدة القانونية ودراستها، واستحضارا للانشغالات المشتركة على المستوى التشريعي احتضنت الأمانة العامة للحكومة، الثلاثاء 28 فبراير 2023، أشغال اللقاء التواصلي المشترك مع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب في موضوع "صياغة القانون في التشريع المغربي بين الإعداد والتطبيق".

شكل اللقاء مناسبة للطرفين لتعميق النقاش حول الإكراهات المشتركة الخاصة بإعداد وصياغة النصوص التشريعية والتنظيمية وتطبيقها خاصة أن كل من المؤسستين توظفان تقنيات ومقاربات ومنهجيات ومرجعيات مماثلة غداة دراسة وفحص مشاريع النصوص التشريعية المعروضة على أنظارهما.

وفي كلمة له بهذه المناسبة، أكد السيد محمد حجوي، الأمين العام للحكومة، على توفر المغرب على ترسانة قانونية متنوعة وغنية، استطاعت مساندة الإكراهات المترتبة عن العولمة ومتطلبات التقارب القانوني، مبرزا في الوقت ذاته أن المنظومة القانونية الوطنية، إسوة بسائر المنظومات الأخرى، تشهد تحديات توجد في مقدمتها ضرورة تحسين آليات، ومنهجيات التعااطي مع عملية إعداد النصوص، وذلك أمام غزارة المعطيات وانفتاح المنظومات

القانونية على بعضها البعض، والتداخل الملاحظ بين بعض المجالات القانونية المشتركة بين الدول.

وفي ذات السياق، أكد السيد الأمين العام للحكومة أن الأمر "يستوجب أكثر من أي وقت مضى إعطاء الأهمية الكافية للدراسات الأولية وتعميقها، والتحقق بما يلزم من دقة انسجام مضامين ومقتضيات النصوص المقترحة مع المبادئ الأساسية التي تنبني عليها منظومتنا القانونية تفاديا لتعثر عملية تطبيق النص أو طرح لإشكاليات قانونية جانبية تحد من فعاليته".

ومن جهته أبرز السيد محمد فضيلي، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أن "هذا اللقاء من شأنه أن يقوي جسور التواصل والتعاون بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية بما يخدم التشريع ببلادنا"، مشيرا إلى أن موضوع اللقاء "أساسي ودقيق: ويشكل انشغالا مشتركا للطرفين خاصة أن عمليات التشريع تعترضها الكثير من الإكراهات والتحديات منها ما هو مرتبط بتنزيل الاتفاقيات الدولية وضرورة ملاءمة التشريع الوطني معها، ومنها ما هو مرتبط بالتطور السريع الذي تعرفه مناحي الحياة المعاصرة وما يشهده المجتمع المغربي على جميع المستويات، إلى جانب التحديات الكبرى التي يطرحها التطور التكنولوجي السريع وتطور العلوم الحقة ومختلف أشكال التقنيات الحديثة التي أصبح معها العالم عبارة عن قرية صغيرة متقاربة الأركان".

والجدير بالذكر أن اللقاء المذكور أفضى إلى الخروج بمجموعة من التوصيات، من بينها، الدعوة إلى تعزيز دور البرلمان في العملية التشريعية وتطوير قدرات أعضاء المجلس في مجال صياغة النصوص القانونية وكذا إيلاء الأهمية القصوى لمرحلة تصور و إعداد مشاريع النصوص القانونية.